

الشرعية وبها وقع على الاخوان الاربعة المذكورين اعلاه ثم على جهة منفصلة وارجح الحظ
المصلحة الراجحة لجهة الوقت المذكور وان الترخيص الاقضية من المثل لم يوسمه وبنيت ذلك
الحاكم المشار اليه اعلاه الشريعة الشرعية بشهادة من يضع خطه اذ اشترى المشتري
من البائع اعلاه وباعه بمقتضى ما شرع اعلاه مما هو ملكه يوزن ذلك جميعا كما ان الاعلان
مبطل كذا دفع المشتري اليه البائع جميع الثمن المعين اعلاه فقبض منه بقية اشياء واستقر
بها ليعرف منه في ما يحتاج اليه من اعمار بعينه الوقت المذكور واليتميز بما يفضل منه على
مقتضى عامر منه مستغنى عنه وبوقته عوضا عنه على شرط واقعه الحال والمال بالاطراف
بدل ذلك من المشتري من الترخيص والروية والعاملة الشرعية وحيث ذلك بعد
عند الحاكم المشار اليه اعلاه ما ذكره ثبوت اعلاه وبعد اتمام البيع والاطراف من طرف
منه ثلثة ايام وكان انهم ما يزل فيه الترخيص اعلاه بحضور من يذنب ذلك من جهة
المستحق الشرعية لذلك عند احكام المشار اليه اعلاه لبيع ذلك بغيره على مقتضى ما شرع
يؤخذ به جاز في بيع الوقت والاستخدام وتعد الاقضية على مستحقة ووجه الترخيص
لبيع شرعا وبعد اعتبار ما يلي اعتبارا فيه شرعا وبعد اجتماع شرائط الشرعية
بمقتضى ما شرع منه بيان كذا **استعمل** بغير بيع ووقه في شرع هو مكان كالمسألة
ما اشترى فلان من فلان وهو بايع لما يذنب الترخيص باذن الحاكم العلي ما هو وقت
على الجهة المذكورة لشرع وتعد الاقضية في الاطر الصادرة كما تقدم في
طالبا اعلاه وباعه بمقتضى ما شرع اعلاه جميع المكان القلبي الوقتين جميع جهات الاعلان

وغيره

في غير

ويضع ويجوز دفع المشتري لما البائع جميع الثمن المعين اعلاه فتسلم منه ثمنه اشياء ولم البائع
المشتري الثمن كله جميع البائع المعين اعلاه فتسلم منه ثمنه اشياء بعد الروية والمعاقرة
من البائع وذلك بعد ان يثبت عند الحاكم المشار اليه اعلاه ما ذكره ثبوت اعلاه وان البيع المعين اعلاه
توقف على جهة اجهة اعلاه وان المكان الذي هو الترخيص المذكور ملكا للمشتري وحيث
وبعد اية حيز هذا البيع الثبوت الشرعية وبعد استيفاء ثمنه اشياء من المشتري وبعد تمام ذلك
مقتضى وقت البائع المعين اعلاه باذن الحاكم المشار اليه اعلاه جميع المكان القلبي في الترخيص
عند الحاكم المعين اعلاه بحققه قتم كلها وقتا صحيحا شرعا على الجهة المذكورة اعلاه يجوز
اخره وساقه حسما صرح به وعيد وشروطه الحاد والمال كذا في وقت ذلك المقدم الثاني
وقرر الاثبات كما شرع في بيان كذا او ليك **استعمل** بغير بيع كذا ببيع هذا ما اشترى
على ملكه من فلان فلان ان اشترى منه وباعه وعقد واحد صفة واحدة بشرط واحد ما هو
وعلى هذا وتوقف على صحة البيع الصادرة بينهما بان من مقدم على ان يذنب ذلك جميع
المكان القلبي بوصف مجرد يجوز كل ما شرعها وبيعا ما ضابطه سلب كذا وان المشتري اعلاه
تسلم منه ثمنه اشياء ما شرعها او سلم اليه المشتري ببيع فتسلم منه ثمنه اشياء
شرعا وصار ذلك ملكه ويدين حكم هذا الترخيص بعد الروية والمعاقرة الشرعية في انه
كذلك يستعمل بغيره ويشترى به جماعة من العودل بان من مقدم او بان من كذا جز في ذلك
الملك المذكور ان كتاب البائع المستعمل الشرعية صناعته من عدم وسأل البائع
تلك في كذا ما شرعها ما جاز في الاسئلة وقران البيع المعين اعلاه ملكه اطلاق المشتري

وغيره